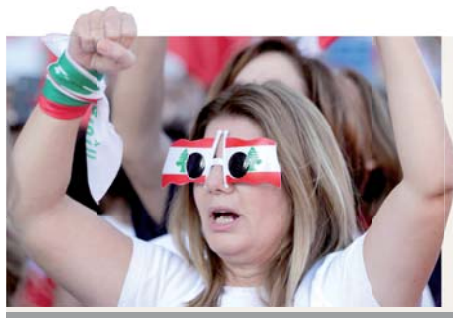

ضغوط دولية لإعادة تروس الحريري حكومة لبنانية

ص2

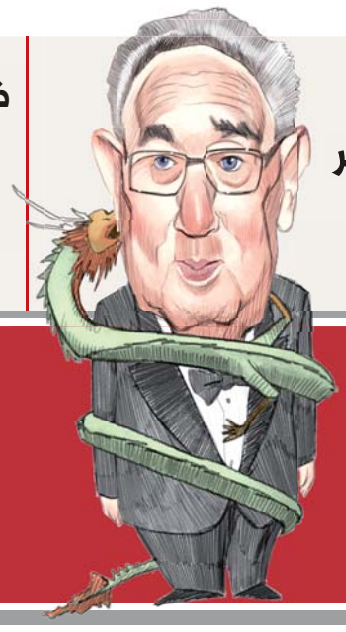

هنري كيسنجر

هواجس الثعلب بين تخدير التنين الصيني وتحذيره

ص12

اتفاق السراج مع أردوغان يفتح بوابة الجحيم على ليبيا

ص6

العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

السبت 2019/11/30

03 ربيع الثاني 1441

السنة 42 العدد 11544

Saturday 30/11/2019

42nd Year, Issue 11544

استقالة عادل عبدالمهدي لا تنهي انتفاضة العراقيين

إيران أكبر الخاسرين باستقالة رئيس الوزراء العراقي استجابة لدعوة السيستاني

بغداد – استبعدت مصادر سياسية عراقية أن تؤدي استقالة رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي من رئاسة الحكومة، إلى إعادة حشود المتظاهرين في المدن العراقية إلى منازلهم.

واعتبرت المصادر بعد ساعات من إعلان عبدالمهدي اعتزامه تقديم الاستقالة، أن الاحتفالات المرحبة بخبر الاستقالة في ساحات التظاهرات لا تعني نهاية قريبة لانتفاضة العراقيين.

وقالت المصادر في تصريح لـ"العرب"، "إن مشكلة الأحزاب المشكّلة للحكومة العراقية بدأت الآن في ما بينها لاختيار بديل يحظى بموافقة إيران أولا ثم مرجعية النجف ثانيا"، مستبعدة أن تتراجع مطالب المتظاهرين الداعية إلى حل الحكومة والبرلمان ومجالس المحافظات وإجراء انتخابات جديدة.

وأضافت "ستكون المفاجأة التي شكلتها استقالة عبدالمهدي بمثابة صدمة لتلك الأحزاب إذا ما ووجهت بسخرية المحتجين واعتبارها حدثا ثانويا مقارنة بالمطالب التي تم رفعها منذ بداية الاحتجاجات".

ولم يجد عبدالمهدي بدا من التقدم باستقالته من منصبه، بعد نحو شهرين من الاحتجاجات الشعبية الواسعة ضد النظام السياسي الذي يمثله.

وتقدم عبدالمهدي باستقالته بعد ساعات من خطاب للمرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني، دعا خلاله البرلمان، الذي انبثقت هذه الحكومة من رحمه، إلى أن يعيد النظر في خياراته، مشيرا إلى أن الحكومة، من دون تسميتها، عجزت عن مواكبة تطورات الشهرين الماضيين.

وبلغ ضغط الاحتجاجات على السيستاني ذروته، عندما انتقلت التظاهرات إلى معقله في النجف، حيث قتلت قوات الأمن 12 من المحتجين يوم الخميس، بالتزامن مع مجزرة ارتكبتها قوات نظامية وميليشيات موالية لإيران ضدهم في مدينة الناصرية، حيث قتلت منهم 47، ما فجر غضبا شعبيا كبيرا، يبدو أن المرجع الأعلى وضعه في اعتباره قبل خطاب الجمعة.

ولا يتضمن الدستور العراقي نصا يشرح المسار القانوني الذي يلي استقالة رئيس الحكومة، بل يتحدث عن الإقالة بعد الاستجواب، لذلك أعقب إعلان عبدالمهدي عن قراره جدل واسع بشأن الترتيبات التي يجب أن تحدث في الأيام القليلة القادمة.

ويدفع مكتب الرئيس العراقي برهم صالح تجاه تفعيل المادة 81 من الدستور التي تنص على أنه في حال خلو منصب رئيس الوزراء لأي سبب من الأسباب فإن الصلاحيات التنفيذية تتحول إلى رئيس الجمهورية، على أن يكلف مرشحا بتشكيل الحكومة خلال 15 يوما.

لكن مكتب عبدالمهدي يقول إن المادة 64 من الدستور هي النافذة الآن، وتنص على تحول الحكومة إلى تصريف الأعمال إلى حين التصويت على الحكومة الجديدة في مدة لا تزيد على ثلاثين يوما.

وبعيدا عن الجدل القانوني، تبدو طهران هي المتضررة حتى الآن، إذ خسرت حليفها عبدالمهدي الذي كان يستميت في الدفاع عن مصالحها أمام رغبة المحتجين الذين رفعوا علنا شعار "إيران برا برا".

وفضلا عن عبدالمهدي، فقد خسرت إيران أيضا مدير مكتبه أبوجهاد الهاشمي، الذي يوصف بأنه رئيس الوزراء الفعلي نظرا لنفوذه الهائل، والدعم الكبير الذي يحظى به من الحرس الثوري الإيراني.

لكن مراقبين يقللون من قيمة تأثير الشخوص في النظام السياسي العراقي، المصمم خصيصا لحماية النفوذ الإيراني، لاسيما في ظل وجود برلمان تتحكم فيه قوى سياسية خاضعة لطهران، ما يعني أن إنتاج رئيس وزراء جديد موال لإيران مسألة وقت ليس إلا.

ويبدو أن المحتجين العراقيين في الساحات، يدركون هذا الواقع، لذلك رفعوا مبكرا شعار تغيير النظام السياسي برمته، لا استبدال رئيس وزراء بآخر. وبرغم أن المتظاهرين في ساحة التحرير احتفلوا مؤقتا باستقالة عبدالمهدي، إلا أنهم سرعان ما عادوا إلى رفع شعار تغيير النظام.

وللمرة الأولى، يضمّن السيستاني خطابه إشارة واضحة إلى أنه يقف إلى جانب الشعب العراقي، ولا يملك إلا تقديم النصح، وهو رد غير مباشر على الذين يطالبونه بالتدخل علنا لإزاحة الطبقة السياسية.

ويعتقد المراقبون أن السيستاني بتخليه عن حكومة عبدالمهدي إنما يفسح لنفسه مجال المناورة في سبيل العمل على حماية النظام السياسي.

واعتبر الكاتب السياسي العراقي فاروق يوسف استقالة عبدالمهدي واحدة من فقرات التهدئة التي تعيد ربط النظام بولاية السيستاني الدينية.

واستبعد فاروق يوسف في تصريح لـ"العرب" أن تقنع استقالة عبدالمهدي المحتجين، لأنهم تجاوزوها باعتبارها مطلبا قديما وهي محاولة للتأكيد على أن المرجع الديني الأعلى لم يفقد سطوته السياسية.

وقال "إذا ما كانت تلك الاستقالة تمثل خرقا في واجهة النظام فإن الأحزاب المستفيدة من استمرار النظام قد تسعى من خلالها إلى جس النبض الشعبي إزاء قدرة السيستاني على التأثير على صفوف المحتجين بعد أن فقدت المرجعية الدينية الكثير من تأثيرها".

المتظاهرون قلبوا وجه الحكومة

فاروق يوسف

الاستقالة فقرة تهدئة تعيد ربط النظام بولاية السيستاني

- أحداث النجف وذي قار تزرع الفوضى داخل معسكر الموالاة لإيران ص3
- محاكمة عبدالمهدي مطلب العراقيين على تويتر وفيسبوك ص19

داود أوغلو يستعد لإعلان حزبه قبل نهاية العام

أنقرة – زاد "الأصدقاء القدامى" من محنة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بعد أن أعلن اثنان بارزان منهم نهاية العام الجاري موعدا لتشكيل حزبيهما. وعلى خطى علي باباجان، نائب رئيس الوزراء وزير الاقتصاد السابق، أعلن أحمد داود أوغلو، الرجل المهم والمؤثر في تأسيس حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، أنه يستعد لتأسيس حزب جديد.

وقال مصدر الجمعة إن داود أوغلو، رئيس وزراء تركيا السابق الذي كان في وقت ما أقرب حليف لأردوغان، سيشكل حزبا جديدا خلال أسابيع.

وشغل داود أوغلو منصب رئيس الوزراء بين عامي 2014 و2016 قبل أن يختلف مع أردوغان. ووجه هذا العام انتقادات حادة لأردوغان والإدارة الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية واتهمهما بتقويض الحريات الأساسية وحرية الرأي.

وقال المصدر الذي يشارك في تأسيس الحزب لوكالة رويترز "من المتوقع أن يقدم الحزب الجديد الذي يشكله داود أوغلو طلبه إلى وزارة الداخلية وأن يتأسس رسميا خلال أسابيع قليلة".

ومضى يقول "يجري وضع اللمسات الأخيرة على الحزب الجديد ولن يتأخر تأسيسه إلى 2020".

وأضاف "تم تأجير المباني ومقر في أنقرة ومركز مؤقت في إسطنبول".

وكان داود أوغلو قد أعلن منتصف سبتمبر استقالته من حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية والذي يحكم تركيا منذ عام 2002.

وقال في ذلك الوقت إن الحزب لم يعد قادرا على حل مشاكل البلاد ولم يعد مسموحا بالحوار الداخلي فيه.

وقال المصدر إن بعض الشخصيات السياسية السابقة وبعض المسؤولين الكبار في القطاع العام سيلعبون أدوارا في حزب داود أوغلو.

وفي الأسبوع الجاري قال نائب رئيس الوزراء السابق علي باباجان الذي استقال من حزب العدالة والتنمية في يوليو، مشيرا إلى "خلافات عميقة" إنه يأمل في تشكيل حزب سياسي جديد بحلول نهاية العام ليتصدى للحزب الحاكم.

وباباجان عضو مؤسس في حزب العدالة والتنمية وشغل منصب وزير الاقتصاد ثم منصب وزير الخارجية قبل أن يشغل منصب نائب رئيس الوزراء في عام 2009 وهو المنصب الذي استمر في شغله حتى عام 2015.

ومن شأن تزامن الإعلان عن حزبين جديدين أن يهز أركان الحزب الحاكم في تركيا خاصة أنهما ينطلقان من نفس الأفكار مع العدالة والتنمية وينافسانه على نفس القاعدة الشعبية، وسيكونان قادرين على استقطاب الغاضبين من أداء الحزب ورئيسه، ومن تأثيرات الأزمة الاقتصادية.

لكن محللين سياسيين أتراكا يقولون إن التأثير الأكبر سيكون على أردوغان الذي لن يقبل ببروز منافسين من الوزن الثقيل له في الانتخابات القادمة، وخاصة من أصدقاء قدامى كان لهم الفضل في بناء المجد الشخصي للرئيس التركي وحزبه.

وفيما يوصف باباجان بأنه مهندس الانطلاقة الاقتصادية التي عاشتها تركيا في السنوات الأولى لحكم حزب العدالة والتنمية، فإن أحمد داود أوغلو هو منظّر الحزب وصاحب الأفكار الرئيسية في سياسته الداخلية والخارجية، وهو صاحب نظرية "تصفير المشكلات" مع دول الجوار التي قلبها أردوغان إلى تصفير التفاهمات.

ويرى الباحث إيمري أردوغان من جامعة بيلغي في إسطنبول، أن بروز شخصية منشقة عن حزب العدالة والتنمية كخصم جديد قد يكون له أثر "تدميري" لأردوغان في الانتخابات المقبلة المقررة عام 2023.

يُذكر أنّ داود أوغلو أعلن استقالته من حزب العدالة والتنمية، بعد أيام من إحالته إلى لجنة التأديب مع طلب فصله فصلا نهائيا.

وقال "من الواضح أنه لا يوجد أي تقييم داخلي وأن قنوات... المفاوضات أغلقت وأنه لا يوجد أي احتمال لتغيير داخلي".

احتكار الغنوشي لملف تشكيل الحكومة وراء استقالة أمين عام حركة النهضة

زياد العذاري بحث عن رئاسة الحكومة فأخرجه الغنوشي من المرشحين للحقائب الوزارية

تونس – قالت مصادر مقربة من حركة النهضة الإسلامية إن استقالة الأمين العام زياد العذاري من مهامه داخل الحزب تأتي كموقف غاضب من القبضة الحديدية لرئيس الحركة راشد الغنوشي في ملف المشاورات الخاصة بتشكيل الحكومة، ووضعه قائمة من المرشحين للحقائب الوزارية لا تضم أيا من الأسماء التي شاركت في حكومات سابقة بمن فيهم الوزراء الذين عملوا في حكومة يوسف الشاهد.

وأشارت المصادر إلى أن زياد العذاري كان يطالب بأن يكون هو رئيس الحكومة، كما تقتضي التقاليد السياسية، بصفته الأمين العام للحزب الأول في البرلمان، لكن الغنوشي أغلق الباب أمام العذاري ومن قبله عبداللطيف المكي وعلي العريض، ممن كانوا على رأس المرشحين من مجلس الشورى قبل أن تفضي ضغوط الغنوشي إلى تغيير القائمة لتشمل أسماء غير معروفة داخل النهضة وخارجها مثل الحبيب الجملي رئيس الحكومة المكلف حاليا.

وأعلن العذاري استقالته من منصبه وتخليه عن جميع مهامه داخل الحزب مساء الخميس في تدوينة مطولة على صفحته الرسمية في فيسبوك. وعزا هذا القرار إلى كونه "غير مرتاح البتة للمسار الذي أخذته البلاد منذ مدة، وخاصة عددا من القرارات الكبرى للحزب".

ومن شأن قرار الغنوشي الرهان على أسماء جديدة وغير معروفة لتولي الحقائب الوزارية أن يثير غضب قيادات الصف الأول في الحركة خاصة من الذين فشلوا في الوصول إلى البرلمان بسبب تمسك رئيس الحركة وقتها بترشيح محسوبين عليه على رأس القوائم الانتخابية البرلمانية في تحد لإرادة الناخبين على مستوى المناطق الداخلية الذين انتخبوا أسماء تحظى بالمقبولية لديهم.

ورغم موجة الاستقالات وتجميد العضوية في المكاتب الجهوية، فإن الغنوشي تمسك بما خطط له، وهو ما خلف حالة من الغضب، ولا شك أن استقالة العذاري ستعيد إحياء موجة الرفض داخل مؤسسات النهضة ضد خيارات الغنوشي.

وقال العذاري الذي شغل منصب وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي قبل استقالته إثر انتخابه نائبا في البرلمان، إنه قرر التخلي عن كل مسؤولياته داخل حزب حركة النهضة، وإنه أبلغ رئيس الحركة راشد الغنوشي بقراره وتمسكه به.

وأوضح في تدوينة على فيسبوك "أعلمته (الغنوشي) أنني غير معني مستقبلا بأي خطة أخرى في قيادة الحزب أو الكتلة أو أي مسؤولية في الحكومة القادمة". كما لفت إلى أنه "لم ينجح في إقناع مؤسسات الحزب في قضايا يراها مصيرية، وفي لحظة مفصلية بتفادي خيارات لا يراها جيدة".

ورغم أن العذاري ليس من القيادات التاريخية، ويتهم بأنه رجل الغنوشي بسبب صعوده السريع في المواقع الحزبية والحكومية، إلا أن استقالته تجد تفاعلا كبيرا بين أنصار النهضة على مواقع التواصل وسط حالة رفض لخيار الغنوشي منع قيادات الحركة من الحقائب الوزارية والبحث عن تكنوقراط ومغازلة شخصيات عندها مقبولية لدى دوائر رجال الأعمال والاتحاد العام التونسي للشغل (اتحاد العمال) لتتسلم الحقائب المحسوبة على النهضة.

وفي يوليو 2016، أعلن الغنوشي انتخاب العذاري أمينا عاما لحركة النهضة، وقالت أوساط الحزب الإسلامي حينها إن هذا الخيار مفروض من الغنوشي خاصة بعد أن احتفظ العذاري بحقيبة الاستثمار بالتوازي مع مهمته الحزبية، وتم الترويج لترشيحه في أكثر من مرة لرئاسة الحكومة كبديل محتمل خلال أزمات حكومة الشاهد.

ويعتقد متابعون للشأن التونسي أن الغنوشي يستمر في أسلوب المناورة وإدارة الشأن الحكومي من وراء الستار عبر شخصيات مستقلة وتبديد مخاوف محلية وخارجية لديها فيتو على حكم الإسلاميين في تونس.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينار – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA $ 1 - UK £ 1